

التقرير السنوي للجنة المراجعة عن نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة
ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالشركة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/٠٧/٣١ م
لشركة المحافظة للتعليم "شركة مساهمة مدرجة"

أولاً: نبذة مختصرة عن لجنة المراجعة :

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من مجلس إدارة الشركة وفقاً لما نصت عليه أحكام المادة (٤٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية وتختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وكذلك السياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وقد تم تعيين اللجنة بتاريخ في ٢٠٢٢/٠٧/٢٠ م وتنتهي مدة عضويتهم بتاريخ انتهاء دورة المجلس الحالي، وتتألف لجنة المراجعة من (٣) أعضاء، وهم:

١. السيد/ فرحان بن فيحان مرعي العنزي - رئيساً.
٢. السيد/ محمد بن صالح إبراهيم المحيميد - عضواً.
٣. السيد/ ناجي حسين حامد مصطفى - عضواً.

ثانياً: أداء لجنة المراجعة للعام المالي ٢٠٢٤ م

قامت لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٤ م بعقد عدد من الاجتماعات الخاصة بأعمال مراقبة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والتي نعرض أدناه موجزاً عن الأعمال التي قامت لجنة المراجعة بمتابعتها خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٠٧/٣١ م وكانت اجتماعات اللجنة خلال العام عدد (٤) اجتماعات والتي تتفق مع خطة اللجنة المعتمدة والمتفقة مع لائحة حوكمة الشركات وهي كما يلي :

- ١- اجتماع لجنة المراجعة رقم (١) المنعقد عن بُعد بوسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٢ م.
- ٢- اجتماع لجنة المراجعة رقم (٢) المنعقد عن بُعد بوسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٧ م.
- ٣- اجتماع لجنة المراجعة رقم (٣) المنعقد عن بُعد بوسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٢٦ م.
- ٤- اجتماع لجنة المراجعة رقم (٤) المنعقد عن بُعد بوسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٤/٠٧/٠٢ م.

ثالثاً: مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة:

أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها:

- ١- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام المالي ٢٠٢٤ م.
- ٢- الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٤ م.
- ٣- تقييم أداء وقوة النظام المالي خلال العام ٢٠٢٤ م.
- ٤- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة فيها.
- ٥- اجتمعت اللجنة منفردة مع مراجع الحسابات القانوني.
- ٦- دراسة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حددتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة.
- ٧- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة.
- ٨- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/٠٧/٣١ م وملاحظات المراجع على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها ونتائج مراجعة العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين ورفع التوصية للنظر باعتمادها إلى مجلس الإدارة.
- ٩- الاشراف على مراجع الحسابات.
- ١٠- دراسة خطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات.
- ١١- دراسة تقارير الالتزام التي تعكس مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير.
- ١٢- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.
- ١٣- فضلاً عن المسؤوليات المذكورة بعالية تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام أخرى يوكلها إليها مجلس الإدارة، وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص وتوصياتها في هذا الشأن.
- ١٤- إقرار تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي ٢٠٢٤ م.
- ١٥- دراسة عروض مراجع الحسابات وتوصية اللجنة إلى المجلس بشأن المحاسب القانوني المرشح وتقرير اللجنة إلى الجمعية العامة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/٠٧/٣١ م.

رابعاً: نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر:

- ١- الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وإدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية.
- ٢- يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة وبقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محدودة.
- ٣- تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة مخاطر عدم تحقيق الأهداف وليس لتفاديها وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها.

٤- لجنة المراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين وتتضمن هذه التقارير تقييم لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

خامساً: رأي لجنة المراجعة:

استناداً على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام ٢٠٢٤ م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر ترى لجنة المراجعة سلامة وفعالية كفاءه الضوابط المالية والتشغيلية وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤ م بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية للشركة.

سادساً: الخاتمة:

تؤيد لجنة المراجعة التأكيدات والافقرارات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية بعدم وجود أي قصور قد يؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/٠٧/٣١ م، وتؤكد اللجنة بأن الشركة لديها نظام رقابة داخلية سليم وفعال بدرجة معقولة من حيث التصميم والتطبيق ولا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وخلال العام لم يكن هناك ملاحظات جوهرية تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة – علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

والله الموفق ،،،،

رئيس لجنة المراجعة
فرحان بن فيحان مرجي العنزي



تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ المساهمين المحترمين

شركة المحافظة للتعليم

(شركة مساهمة مدرجة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة المحافظة للتعليم "شركة مساهمة مدرجة" (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ يوليو ٢٠٢٤م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تظهر بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ يوليو ٢٠٢٤م، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية "الميثاق" ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا عنها وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور، وفيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجتها:

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الإعتراف بالإيرادات خلال السنة المنتهية في ٣١ يوليو ٢٠٢٤م بلغت إيرادات الخدمات التعليمية والنقل ٢٩,١١٦,٢٥٥ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٢٦,١٣٩,٤٨٢ ريال سعودي) (إيضاح ١٨). يتم الاعتراف بالإيرادات عند تأدية الخدمات التعليمية للطلاب المسجلين بالمدارس لكل عام دراسي على حدة وتدرج بالصافي ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر بعد الخصومات والإعفاءات وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥، الإيرادات من العقود مع العملاء. تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس الأداء ويترتب على ذلك وجود مخاطر متصلة من خلال إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية، لذلك تم اعتبار عملية إثبات الإيرادات كأمر مراجعة رئيسي. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٤) السياسات المحاسبية للإفصاحات ذات الصلة حول القوائم المالية المرفقة والإيضاحات رقم (٢٧، ١٨) والتي تتضمن على الإفصاحات المتعلقة بإثبات الإيرادات.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى بناء على حكمنا ما يلي: • مدى ملائمة السياسات المحاسبية لتحقيق إيرادات الشركة وتقييم مدى امتثال تلك السياسات مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". • اختبار تصميم إجراءات الرقابة وفعاليتها التشغيلية فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والذمم المدينة الخاصة بها. • إجراء بعض الإجراءات التحليلية للتحقق من مدى صحة واكتمال الإيرادات المثبتة بناء على عدد الطلاب والرسوم المعتمدة للعملية التعليمية للحكم على مدى معقولية تحقق الإيراد. • إختبار عينات من معاملات الإيرادات المسجلة ومقارنتها مع المستندات المؤيدة للتحقق من وجود ودقة الإيرادات المسجلة، وكذلك التحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيرادات وهذا أيضاً للتحقق من صحة الخصومات الممنوحة للطلاب ومقارنتها مع المستندات المؤيدة لها. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات المستخدمة في القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة المحافظة للتعليم
(شركة مساهمة مدرجة)
التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراجعتنا حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ هذا التقرير. لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة هذه المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند قيامنا بذلك فإننا نأخذ بالإعتبار فيما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي تم اكتسابها خلال المراجعة أو يظهر عليها خلاف ذلك أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وعندما نقرأ التقرير السنوي للشركة، وتبين لنا أن هنالك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة للمسؤولين عن الحوكمة.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والاصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكّنها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع والذي يتضمن رأينا حولها. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن إجراءات المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة، كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لغايات تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ المساهمين المحترمين
شركة المحافظة للتعليم
(شركة مساهمة مدرجة)
التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- التوصل لاستنتاج عن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد نعتقد تأثيرها بشكل معقول على إستقلالنا، وتقديم ضوابط الإلتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك هي تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة، ونوضح هذه الأمور في تقريرنا بإستثناء ما تمنع النظم أو التشريعات الإفصاح العام عنه، أو في حالات نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

شركة آر إس إم المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية

لنا

محمد بن فرحان بن نادر

ترخيص رقم ٤٣٥

الرياض، المملكة العربية السعودية

٢٣ ربيع الأول ١٤٤٦ هـ (الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤م)

